

الْمِنْحَوْلُ

من  
تعليقات الأُصول

وأما مالك فكان من المجتهدين .

نعم ؛ له زلل في الاسترسال على المصالح ، وتقدير عمل علماء المدينة ، وله وجه كما ذكرناه من قبل .

وأما أبو حنيفة : فلم يكن مجتهداً <sup>(١)</sup> ، لأنه كات لا يعرف اللغة ، وعليه يدل قوله : « ولو رماه بأبو قيس » <sup>(٢)</sup> .

وكان لا يعرف الأحاديث ، ولهذا ضري بقبول الأحاديث الضعيفة ورد الصحيح منها .

ولم يكن فقيه النفس <sup>(٣)</sup> ، بل كان يتكاس / لا في محله على ١٨٦-أ مناقضة مأخذ الأصول .

ويتبين ذلك باستئثار مذهبه فيما سنعقد فيه بابا في آخر الكتاب . والله أعلم .

---

(١) هذه عصبية ، فإذا لم يكن أبو حنيفة مجتهداً ، فن ذا الذي يكون ، وقد قيل فيه : الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه . وسأكتب عن هذه المسألة قبل الباب الذي سيعقده الغزالي لترجيح مذهب الشافعية فليرجع اليه .

(٢) هذه العبارة قد وردت عن أبي حنيفة واشتهرت ولكن بلفظ « ولو رماه بابا قبيس » وقد خرجها العلماء على لغة من يلتزم الألف في الاسماء الخمسة مطلقاً وذلك كقول الشاعر :

إن أباهـا وأبا أباهـا قد بلغا في المجد غايتاهـا

وأما هذه التي ذكرها الغزالي فيمكن أن تخرج أيضاً على الحكاية ، وليس في هذا مأخذ على أبي حنيفة .

(٣) قلت قد بلغ أبو حنيفة من فقه النفس في الفقه ما لم يحتج معه إلى دفاع عنه فيه . فهو سراج وهاج سناؤه . وبحر عميق قراره . وقد رجوع الغزالي في آخر حياته عنه ، وانظر للوقوف على مزيد تفصيل ما ذكرناه في مقدمة الكتاب وما سذكروه بعد قليل في الفصل المعقود للكلام على ترجيح مذهب الشافعي رضي الله عنه .

وأبو حنيفة نَزَفَ جامَ ذهنه في تصوير المسائل ، وتقعيد المذاهب ،

فكثر خطبه لذلك .

وكذلك يقع ابتداء الأمور .

ولذلك استكنف أبو يوسف (١) ، ومحمد (٢) من أتباعه ، في ثلثي

مذهبه ، لما رأوا فيه من كثرة الحُبط ، والتخليط ، والتورط في

المنافضات .

وصرف الشافعي رضي الله عنه ذهنه إلى انتخاب المذاهب ، وتقديم الأظهر فالأظهر ، وأقدم عليه بقرينة وقادة ، وفطنة منقادة ، وعقل ثابت ، ورأي صائب ، بعد الاستظهار بعلم الأصول ، والاستمداد من جملة أركان النظر في المعقول والمنقول .

فيستبان على القطع أنه أبعد عن الزلل والخطأ بمن اشتغل بالتمهيد ، وتشوش الأمر عليه في روم التأسيس والتقعيد .

وعلى الجملة إذا قدم مذهب أبي حنيفة على مذهب أبي بكر رضي الله عنه ، لتأخره وشدة اعتناؤه بالنخل ، فاعتبار التأخير في نسبة الشافعي رضي الله عنه إلى أبي حنيفة رحمه الله ، وَمِنْ قَبْلِهِ - أَيْضاً - وأوضح .  
فان قيل : فلو تبين بعده ناهل ، فعينوا أتباعه ، إذ جعلتم للتأخير أثراً ظاهراً .

---

(١) هو الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد ابن مجير بن معاوية الأصبهاني ، صاحب أبي حنيفة ، ولي القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي والهادي والرشيد ، مات ببغداد سنة اثنتين وثمانين ومائة . ( تاج التراجم ص ٨١ - مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص ٣٧ ) .  
(٢) راجع ترجمته في ص ٢١٠ .

فأما مالك رحمه الله ، فقد استرسل على المصالح استرسالاً جره إلى قتل ثلث الأمة لاستصلاح ثلثها<sup>(١)</sup> .

والى القتل في التعزير<sup>(٢)</sup> .

والضرب بمجرد التهم<sup>(٣)</sup> .

١٩٤ - ب الى غيره / بما أومأنا اليه في أثناء الكتاب .

ورأى أيضاً تقديم عمل أهل المدينة على أحاديث الرسول عليه السلام ، وقد نهينا عليه .

وأما أبو حنيفة رحمه الله ، فقد قلب الشريعة ظهراً لبطن ، وشوش مسلكها ، وغير نظامها .

فإننا نعلم أن جملة ما ينطوي عليه الشرع ينقسم إلى :

استحثاث على مكارم الأخلاق .

وزجر عن الفواحش والكبائر .

وإباحة تغني عن الجرائز ، وتعين على امتثال الاوامر .

وهي بمجموعها تنقسم الى :

تعبدات ، ومعاملات ، وعقوبات .

فلينظر العاقل المنصف في مسلكه فيها .

فأما العبادات فأركانها : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج .

ولا يخفى فساد مذهبه في تفاصيل الصلاة ، والقول في تفاصيله يطول ،

وثرثرة خبطه بَيِّنٌ فيها عاد اليه أقل الصلاة عنده .

---

(١) راجع ص ٣٥٤ لتقف على حقيقة هذه المسألة عند مالك .

(٢) راجع ص ٣٥٤ تعليق ٤ أيضاً .

(٣) راجع ص ٣٦٥ تعليق ٩ .